العرب
الخميس 2020/02/20
السنة 42 العدد 11623

تونس تعوّل على الشباب المخترعين لتشجيع الصناعة الذكية

مؤتمر «في تونس انتقال على الطريق» فرصة لربط المبتكرين بالمانحين

كثفت تونس من تحركاتها لمجاراة نسق التحول العالمي نحو الصناعة الذكية من خلال تحفيز رواد الأعمال والشركات الناشئة وتشجيعهم على خوض غمار تجربة الذكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي في قيادة عمليات الإنتاج والتنمية، بتذليل الصعوبات أمامهم.

سناء عدوني
صحافية تونسية

الابتكار يعزز آفاق الاستثمار

تونس - نظمت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، الأربعاء، الدورة الثانية لصالون "الصناعة الذكية" لعرض ما حققه البلد في الميدان وتقديم الخطط والبرامج المستقبلية لتحقيق أكبر عدد من المصانع والآلات الذكية في المؤسسات المحلية لتنمية قدرتها التنافسية وزيادة حجم إنتاجيتها.

ويأتي احتضان تونس لمؤتمر "في تونس... انتقال على الطريق" للتعريف بمزايا الصناعة الذكية التي تراهن عليها السلطات لزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وقال مدير عام الوكالة، عمر بوزوادة، في تصريح خاص لـ"العرب" إن "الوكالة منذ نشأتها كانت تحمل استراتيجية صناعية للبلد نظرا لعدم وجود موارد طبيعية كافية، مما جعلها تعمل على تطوير اقتصادها في الصناعات المعملية والسعي الدائم لمواكبة المتغيرات العالمية".

وأضاف أن "القوانين التي أقرتها الدولة التونسية منذ السبعينات شجعت على جلب الاستثمارات من الخارج وخلق فرص عمل للتونسيين، إضافة إلى القوانين الأخرى التي عززت هذا التوجه ودعت إلى منح التسهيلات والإعفاءات الضريبية لتنمية النسيج الصناعي المحلي وجلب العملة الصعبة".

عمر بوزوادة

المخترعون ثروة وهم يساهمون في الناتج المحلي دون كلفة إنتاج

غفران عياري

اخترعنا كرسيا متحركا يعمل بسماعات ذكية تقرأ إشارات المخ

وتهدف النسخة الثانية من نوعها منذ ثلاث سنوات إلى التعريف بالحاجة الماسة إلى قيم الصناعة الذكية وتبادل المعلومات وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات قصد تمكينها من مواكبة الثورة الصناعية الرابعة قبل انطلاقتها الفعلية ما يجعل أمر مجاراتها عسيرا.

وتندرج الصناعة الذكية في إطار سباق عالمي نحو تنمية قدرات الشركات في الاعتماد على مقومات الذكاء الاصطناعي لتقليل كلفة الإنتاج وزيادة الأرباح.

وأشار بوزوادة إلى أن "المخترعين التونسيين يمثلون ثروة وطنية، إذ أنهم يصنعون برمجيات وتطبيقات تقدم للشركات وتحقق نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي دون ضخ أموال في عملية إنتاج حيث تقتصر العملية على كمبيوتر".

وشدد على أن "الوكالة ركزت على إطلاق فروع في كل مناطق البلاد لتطبيق دعم مبدأ دستوري مهم وهو اللامركزية عبر إنشاء حاضنات للشركات الناشئة وللإحاطة بالمخترعين ورواد الأعمال وتقديم الدعم اللوجستي لهم لضمان انطلاقتهم الفعلية".

ووفق أحدث البيانات تستخدم نحو 10 في المئة من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية المحلية الذكاء الاصطناعي فيما تطمح السلطات إلى تطويرها عبر الآليات الموجودة، والتي تشمل قانون الاستثمار وبرنامج التأهيل الخاص بالشركات بعد إضفائه للقيم الحديثة ليواكب المتغيرات الجديدة في نسق الصناعة والتكنولوجيا.

وتخللت المعرض مشاركة مجموعة من المؤسسات التي تعمل وفق برامج الصناعة الذكية، حيث طرحت الإشكاليات التي تتعرض إليها قصد معالجتها بالاستفادة من خبرات مجموعة من الشباب المخترعين والطلبة والباحثين وأصحاب المشاريع لإزالة العقبات أمامها ومساعدتها في الانتقال السلس والفعلي نحو الثورة الصناعية الرابعة.

وكشفت المخترعة التونسية، غفران العياري، المشاركة في مسابقة المخترعين ضمن التظاهرة في تصريحها لـ"العرب" عن طبيعة مشروعها، قائلة "قمت برفقة 3 من زميلاتي باختراع كرسي متحرك كهربائي مخصص لفاقدي القدرة على تحريك اليدين والنطق".

وأوضحت أن "الكرسي يحتوي على سماعات تقرأ إشارات المخ وبالتالي يمكن للشخص التنقل إلى المكان الذي يريده بعد تلقي الإشارة، وإذا كان المريض يقدر على الكلام فيمكنه عبر تطبيق تسجيل الصوت أن يعطي مؤشرا صوتيا حتى يأخذه الكرسي إلى المكان الذي يريده".

وبالنسبة للشخص الذي يرعى المريض أشارت المخترعة إلى أنه بإمكانه "اتباع خطوات وتحركات الشخص مستعمل الكرسي المتحرك عبر نظام تحديد المواقع الموجود على الاختراع".

وتحدثت غفران عن تجربتها إلى جانب زميلاتها خارج تونس، حيث تحصلت على الجائزة الأولى للمخترعين في مسابقة حول إنترنت الأشياء في العاصمة الفرنسية باريس والتي قدرت بحوالي 1.75 ألف دولار، والجائزة الأولى في مسابقة أخرى بمحافظة صفاقس جنوب شرق البلاد وجوائز أخرى في مسابقات بالعاصمة التركية إسطنبول.

وكشفت أنها وأعضاء فريقها تحصلن على دعم مالي من غرفة التجارة الكويتية خلال مشاركتهن في معرض للمخترعين بالبحرين رغم عدم حصولهن على المركز الأول في المعرض.

وأكدت غفران، المتحصلة على شهادة جامعية في الهندسة الطبية الحيوية ودرجة الماجستير في الأنظمة الإلكترونية المدمجة للمعدات الطبية، أنها وزميلاتها يعملن على التخلي نهائيا عن استعمال الطاقة الكهربائية لشحن الكرسي المتحرك.

وتتجه هذه المجموعة إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية لشحن البطارية وذلك لتقليل العبء على الطاقة الكهربائية ودعم التوجه نحو الطاقة النظيفة ومراعاة البيئة.

وقالت سرين وناني، وهي مهندسة تونسية شاركت في الصالون من خلال مؤسسة تالنات المختصة في الصناعات والخدمات الفضائية، إن "مشروع القمر الاصطناعي، الذي تعكف عليه الشركة، صنعه مهندسون تونسيون وسيتم إرساله إلى الفضاء في يوليو المقبل".

وأوضحت أن المؤسسة تشتغل على التكنولوجيا الحديثة والصناعة الرقمية والذكاء الاصطناعي ومجال الفضاء، مشيرة إلى أن القمر الاصطناعي سيوفر خدمات كبيرة.

وتتمثل خدمات القمر في تغطية الأماكن غير المغطاة في الأرض، حيث يكشف عنها القمر الاصطناعي ويوفر لها تغطية بالإنترنت ووسائل الاتصالات والخدمات الطبية وحتى الكشف عن أماكن الحرائق للإسراع في إخمادها.

وتتيح هذه التظاهرة فرصة للمخترعين، حيث تربطهم بالجهات المانحة وتفتح أمامهم سبل التعاون لجلب مستثمرين ودوائر مانحة تتبنى مشروعاتهم، وتمكنهم من تبادل الخبرات مع مختلف المشاركين من حوض المتوسط وخاصة مصر والمغرب وفلسطين وحتى من بلدان أوروبية.

كما يفتح هذا الحدث استكشاف فرص توفير الوظائف للشباب في مجالات الصناعة الذكية والتدريب الأكاديمي والمهني لأصحاب المشاريع المبتكرة.

لبنان يحاصر التحويلات المشبوهة

بيروت - أكدت وحدة المدققين لدى هيئة التحقيق الخاصة التابعة لمصرف لبنان المركزي الأربعاء، إن المصرف يحقق في تحويلات للخارج منذ اندلاع الاحتجاجات، ليواصل تحقيقا موسعا بعد انزلاق البلاد في أزمة مالية كبرى.

وتقيد البنوك اللبنانية الحصول على نقد أجنبي وتتحكم في التحويلات للخارج منذ اندلاع موجة احتجاجات مناهضة للحكومة في أكتوبر الماضي.

وتحولت الأزمة الاقتصادية، التي تختمر منذ فترة إلى أزمة مالية ومصرفية. ولكن هذه القيود لم تأخذ طابعا رسميا كقيود على تدفقات رأس المال.

وقالت اللجنة في بيان إنها طلبت من البنوك "حجم المبالغ وعدد الحسابات والعمليات التي حولت إلى الخارج".

وأوضحت أن "هذا الموضوع قيد المتابعة من قبل وحدة المدققين والمحققين لدى هيئة التحقيق الخاصة التابعة للمصرف المركزي".

وطلبت النيابة العامة من الهيئة في الثاني من يناير الماضي، التواصل مع السلطات السويسرية للكشف عن حجم الأموال المحولة إلى هناك منذ 17 أكتوبر الماضي وما إذا كان مصدر الأموال مثار شبهة.

واستنادا إلى ذلك طلبت الهيئة من جميع البنوك في لبنان مراجعة حسابات شخصيات سياسية ومسؤولين في القطاع العام قاموا بتحويلات منذ ذلك التاريخ وإلى نهاية 2019.

وسعى المركزي منذ مطلع العام الجاري إلى تنظيم "إجراءات" مشددة تفرضها المصارف منذ أشهر على العمليات النقدية وحركة الأموال في خضم انهيار اقتصادي متسارع تشهده البلاد، واستمرار للأزمة السياسية.

وفي الشهر الماضي ذكرت وكالة رويترز أن لجنة الرقابة على المصارف طلبت من البنوك في منشور بتاريخ 14 يناير الماضي تواريخ وأحجام التحويلات لسويسرا منذ 17 أكتوبر.

وكانت البنوك التجارية قد فرضت قيودا شديدة على السحب من الودائع ومنعت بعض التحويلات إلى الخارج منذ أكتوبر الماضي حين دفعت احتجاجات على الأزمة الاقتصادية في لبنان، تختمر منذ فترة، المشهد إلى ذروته.

> **لجنة تدقيق في المصرف المركزي وسعت عمليات التحقيق في التحويلات لتشمل شخصيات سياسية ومسؤولين مصرفيين**

وتثير تلك القيود المزيد من غضب الشارع الذي شكلت السياسة المصرفية للدولة أحد الأسباب التي دفعته إلى التحرك ضد السلطة السياسية الحاكمة.

وكشف مصرفيان لرويترز أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجّه لوزير المالية في التاسع من يناير الماضي مذكرة، قال فيها إنه "يقتضي تنظيم الإجراءات المتخذة وتوحيدها بين المصارف بغية تطبيقها بشكل عادل ومتساو بين المودعين والزبائن جميعا".

وتحولت البنوك في الأسابيع الماضية إلى مكان للصراخ وإشكالات وصلت إلى حدّ الاشتباك بين الزبائن والموظفين.

تراجع مقلق لعائدات ليبيا النفطية

طرابلس - فاقمت النزاعات في ليبيا أزمة تراجع عوائد الطاقة بعد انحسار الإنتاج جراء انتقال جبهات الصراع إلى ساحة النفط، في ظل أزمة اقتصادية خانقة تشهدها البلاد منذ سنوات.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، إن إنتاج البلاد النفطي فقد منذ إعلان حالة "القوة القاهرة" في 18 يناير الماضي، نحو 1.096 مليون برميل يوميا.

وذكرت المؤسسة في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني مساء الثلاثاء الماضي، أن إنتاج النفط يبلغ 123.5 ألف برميل يوميا، "نتيجة للإقفالات التي طالت الموانئ وخطوط الأنابيب".

وفي محاولة للضغط على حكومة الوفاق الوطني، التي تسير شؤونها من العاصمة طرابلس، قام الجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر الشهر الماضي بإغلاق ميناء الزويتينة شرق، قبل أن يقفلوا لاحقا موانئ وحقولا أخرى.

ويتهم الجيش الوطني الليبي حكومة فايز السراج باستخدام أموال عائدات صادرات النفط دون توزيعها بشكل عادل على المنطقة الشرقية.

وكانت الخسائر المالية لعمليات الغلق قد تجاوزت 1.73 مليار دولار، لكن المحللين يعتقدون أنها أكثر من ذلك خاصة مع عدم وجود بيانات رسمية من مصادر مستقلة.

وتم إخلاء ناقلات الوقود بشكل عاجل من ميناء طرابلس الثلاثاء، بعد سقوط قذائف على بعد أمتار من ناقلة محملة بغاز البترول المسال كانت تحت التفريغ.

> **1.73**
> **مليار دولار خسائر ليبيا نتيجة توقف إنتاج النفط وإغلاق موانئ منذ 18 يناير الماضي**

وتشرف قوات حفتر على تأمين الحقول والموانئ النفطية في المنطقة الوسطى (الهلال النفطي) وميناء الحريقة النفطي بمدينة طبرق قرب الحدود المصرية.

وبحسب التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الصادر الأسبوع الماضي، بلغ إنتاج ليبيا حتى 17 يناير الماضي، 1.13 مليون برميل يوميا.

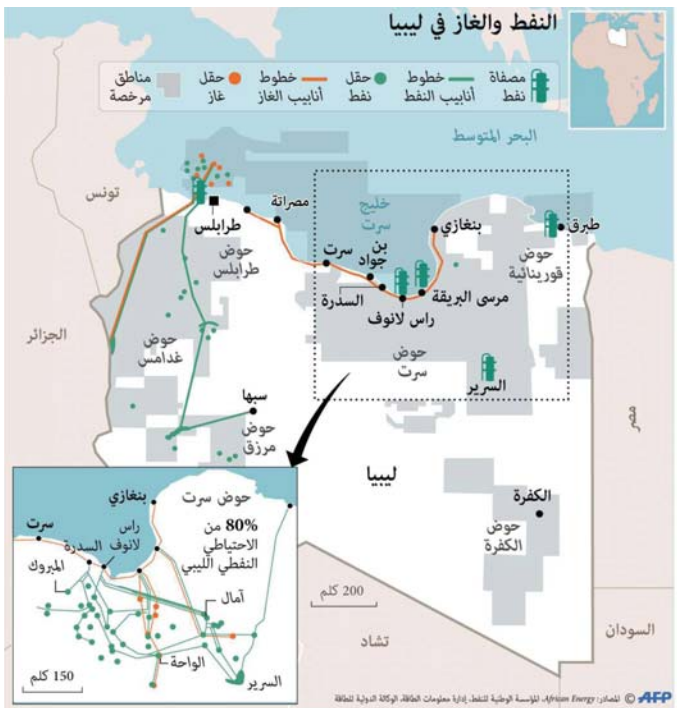

إطلاق السوق المغاربية المشتركة لتجارة الكهرباء

تونس - أطلقت اللجنة المغاربية المشتركة خلال اجتماعها السنوي المنعقد في تونس أخيرا السوق المشتركة لتجارة الكهرباء بين دول المنطقة، والتي طال انتظارها.

وفي حال بدأت هذه السوق النشاط بشكل فعلي ودون عراقيل تذكر فإنها ستشكل اختراقا لدول المغرب العربي، التي تكافح منذ سنوات طويلة من أجل الاندماج الاقتصادي في عدة قطاعات.

ويعني الإعلان عن قيام السوق أن تلك الدول بدأت باتخاذ خطوات عملية نحو التكامل الاقتصادي، غير أن محللين يرون أن الخطوة غير كافية نظرا للتحديات الكثيرة التي تعترضها.

وأعلن الرئيس التنفيذي للشركة التونسية للكهرباء والغاز الحكومية المنصف الهرابي الثلاثاء الماضي رسميا وعلى هامش الاجتماع عن تأسيس السوق المغاربية المندمجة لتبادل الكهرباء بحضور الرؤساء ومدراء شركات الكهرباء في تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا.

وقال الهرابي، الذي يرأس حاليا اللجنة المغاربية للكهرباء، إن "اللجنة اتفقت، خلال اجتماعها على تأسيس سوق مغاربية مشتركة لتبادل الكهرباء بين دول المغرب العربي الخمس".

وأشار إلى أن السوق المغربية تضم نحو 100 مليون نسمة، وبقدرة كهربائية مُركزة في حدود 45 ألف ميغاواط، ويمكن الاستفادة منها وتطويرها.

واعتبر أن تفعيل هذه السوق المغاربية المشتركة لتبادل الكهرباء "لن يكون عسيرا من منطلق توفر البنية التحتية الكهربائية علاوة على أن المناخ ملائم".

وأشار في الوقت نفسه إلى أن هذه السوق "سوف تتيح تحديد تسعيرة عبور الكهرباء من بلاد إلى أخرى".

المنصف الهرابي

السوق المغاربية بقدرة كهربائية مُركزة تبلغ 45 ألف ميغاواط

وسيشمل عمل هذه اللجنة أيضا التفكير في إمكانية إنشاء مشاريع محطات كهربائية مشتركة على غرار تأسيس محطة كهربائية في تونس ممولة من الجزائر أو العكس أو إنجاز محطات تخزين الكهرباء في إحدى الدول المغاربية.

وعملت اللجنة المغاربية للكهرباء منذ 46 عاما على إرساء بنية تحتية في مجال الكهرباء في المغرب العربي.

وقد تم إنشاء 4 خطوط ربط كهربائي بين المغرب والجزائر إلى جانب 5 خطوط ربط بين تونس والجزائر وكذلك الربط الكهربائي بين تونس وليبيا.

والجدير بالإشارة إلى أن اللجنة المغاربية للكهرباء، التي تأسست في عام 1974، تضم الشركات المغاربية للكهرباء وهي تهدف إلى تطوير كافة الأنشطة الكهربائية على المستوى المغاربي عبر التبادل المنتظم للمعلومات.